أنباء سورية

معلومات عن موافقة الاحتلال على تسليم الحدود لجيش النظام.. ونشر الشرطة العسكرية الروسية في درعا وتسليم المعارضة سلاحها الثقيل

وعد روسي لإسرائيل بإخراج إيران وحزب الله من المنطقة الجنوبية

عواصم ـ وكالات: تشير المعلومات المسربة من موسكو وإسرائيل إلى بلورة اتفاق يوجه صفعة للطموحات الإيرانية بتكريس وجودها في الجنوب السوري، مقابل السماح لقوات النظام وربما قوات روسية بالسيطرة على المناطق المحاذية للحدود الإسرائيلية والمنطقة الجنوبية المشمولة باتفاق خفض التصعيد الذي تم التوصل إليه بين روسيا واميركا والأردن.

اذ نقلت وكالة «سبوتنيك» عن مصدر مسؤول، أن المحادثات حول منطقة خفض التصعيد جنوب سورية بما في ذلك التنف، انتهت وقد جرت منذ بضعة أسابيع، مشيرا إلى أن السيطرة على الحدود الجنوبية ستسلم للنظام.

وأردف المصدر: «كل المناطق الحدودية الجنوبية ستسلم للنظام السوري وفي مرتفعات الجولان، سيتم تجديد الاتفاقية حول منطقة قوات الأمم المتحدة للمراقبة، ولا ينظر في تواجد قوات إيرانية في المناطق الحدودية».

ويؤكد هذه التسريبات ما نقله التلفزيون الإسرائيلي عن مسؤول رفيع المستوى من أن سلطة الاحتلال وافقت على نشر قوات تابعة للنظام عند حدودها الشمالية.

غروب الشمس في درعا التي تسيطر عليها المعارضة (أ.ف.ب)

وذكرت وسائل الإعلام الإسرائيلية أن الاتفاق تم بواسطة روسيا، وهذا ما يبدو ترجمة لتصريحات وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف أمس الأول، من أن قوات النظام وحدها التي يجب أن تبقى في الجنوب السوري، ما يعني حكما إخراج القوات الإيرانية والميليشيات المدعومة من إيران لاسيما حزب الله من تلك المنطقة. وهو ما أشار إليه تقرير التلفزيون الإسرائيلي، من أن القوات السورية ستتخذ مواقع على الحدود مع إسرائيل، مقابل وعد روسي بخلو المنطقة من التواجد الإيراني و«حزب الله».

من جهتها، كتبت صحيفة «هآرتس»، أن الرئيس السوري بشار الأسد ينوي إبعاد القوات الإيرانية من الحدود السورية ـ الإسرائيلية المشتركة.

وكتب المعلق العسكري للصحيفة تسيفي بارئيل أن الرئيس الأسد طلب من إيران و«حزب الله» اللبناني إبعاد قواتهما العسكرية من الحدود السورية ـ الإسرائيلية المشتركة، لمنع تدهور الأوضاع على تلك الحدود، وحتى لا تتخذ ذريعة لضرب إسرائيل لأهداف سورية أخرى على الأراضي السورية.

وفيما بدا محاولة لترسيخ هذا الاتفاق وترجمته عمليا، قال ممثل الرئيس الروسي في الشرق الأوسط ونائب وزير الخارجية الروسي ميخائيل بوغدانوف للصحافيين أمس: «الاتصالات مع الأردن والولايات المتحدة بشأن المنطقة الجنوبية لخفض التوتر مستمرة، وهناك اتفاق لعقد اجتماع ثلاثي، اتفقنا على فكرة عقد اجتماع لممثلي الدول الثلاث».

ولم يذكر بوغدانوف موعدا للاجتماع، لكنه قال «كلما كان الاجتماع أسرع، كان ذلك أفضل».

وما لم يحدده بوغدانوف حدده مصدر روسي لوكالة «سبوتنيك» نفسها. وقال إن اللقاء الثلاثي الروسي الأميركي الأردني: «يجب أن يعقد في أقرب وقت. أعتقد أنه في غضون أسبوع كحد أقصى».

وأضاف: «روسيا وأميركا والأردن، يريدون تسليم المنطقة على أساس اتفاق للشرطة العسكرية الروسية مثلما كان في طريق حمص ـ حماة. يجب تأمين عدم دخول المسلحين ولا إيران إلى المنطقة. يريدون تسليمها لسيطرة الشرطة العسكرية الروسية مع تواجد المعارضة المحلية. وفي نفس الوقت، ستسلم المعارضة كل الأسلحة الثقيلة لروسيا، وستبقى لديها الأسلحة الخفيفة فقط».

وتابع المتحدث: «ستسلم المعارضة كل مدفعيتها الثقيلة لروسيا. وعلى هذا الأساس ستدخل الشرطة العسكرية الروسية إلى درعا».

وكان وزير الدفاع الإسرائيلي افغيدور ليبرمان قد خير الرئيس السوري بين البقاء في السلطة او التحول إلى دمية بيد إيران.

وعاد رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو وكرر أمس، تعهده بإخراج إيران من الأراضي السورية بأكملها.

وقال نتنياهو في مؤتمر «الجليل»، الذي عقد أمس في مدينة معالوت ترشيحا، إن بقاء القوات الإيرانية في سورية، يعد لإسرائيل بمنزلة «خط أحمر».

وأضاف نتنياهو:«فيما يتعلق بسورية أوضحت مرات عديدة ما هي خطوطنا الحمر ونحن نطبقها بدون أي مجال للمساومة، لن نسمح لإيران بالتموضع عسكريا في سورية كما لن نسمح بتحويل أسلحة خطيرة من سورية إلى لبنان أو بتصنيعها في لبنان».

وتابع نتنياهو، بحسب نص تصريحه الذي أوردته وكالة الأناضول:«أود أن أؤكد على أننا نعمل ضد التموضع العسكري الإيراني داخل جميع أنحاء الأراضي السورية».

وأكمل:«لا نكتفي بانصراف الإيرانيين من جنوب سورية فقط، الصواريخ البعيدة المدى التي تعمل إيران على نصبها في سورية ستهددنا أيضا لو نصبت على بعد عدة كيلومترات من جنوب سورية».

وتابع:«لذلك يجب على إيران أن تخرج من الأراضي السورية بأكملها، لسنا طرفا للتفاهمات التي زعمت أننا وافقنا على أقل من ذلك».

وأكمل نتنياهو:«في كل الأحوال، سنعمل دائما وفقا لمصالحنا الأمنية، لو كانت هناك تفاهمات أم لا، سندافع عن أنفسنا بقوانا الذاتية بكل تلاحم وتكاتف وإصرار على ضمان أمننا ومستقبلنا».

«هيومن رايتس» تحذر: القانون رقم 10 هو «إخلاء قسري»

بيروت ـ أ.ف.ب: حذرت منظمة «هيومن رايتس ووتش» الحقوقية أمس من أن تطبيق قانون التنظيم العمراني الجديد المعروف بـ«القانون رقم 10» الصادر عن النظام من شأنه أن يؤدي الى «الإخلاء القسري» للمواطنين السوريين غير القادرين على إثبات ملكياتهم.

ويتيح القانون المثير للجدل، الذي وقعه الرئيس السوري في أبريل، للحكومة «إحداث منطقة تنظيمية أو أكثر»، لاسيما في المناطق التي دمرتها الحرب، ما يعني إقامة مشاريع عمرانية جديدة في هذه المناطق، على أن يعوض أصحاب الممتلكات بحصص في هذه المشاريع اذا تمكنوا من إثبات ملكياتهم خلال 30 يوما من إعلان هذه المناطق.

لكن في سورية التي شهدت منذ اندلاع النزاع تشريد أكثر من نصف السكان خارج البلاد وداخلها، يخشى خبراء ألا يتمكن الكثيرون من إثبات ملكيتهم لعقارات معينة، جراء عدم تمكنهم من العودة الى مدنهم أو حتى الى سورية كلها أو لفقدانهم الوثائق الخاصة بالممتلكات، وكذلك وثائقهم الشخصية. ويضاف الى ذلك عدم توافر الإمكانات المادية لديهم، ناهيك عن المخاوف من الملاحقات الأمنية التي تتربص بهم فور عودتهم.

وأوردت هيومن رايتس ووتش أن «القانون يؤثر في الواقع على حقوق الملكية ولا يقدم إجراءات محاكمة أو تعويض، ويصل حد الإخلاء القسري بحق المالكين ومصادرة أملاك من لا يملكون حقوقا ملكية معترفا بها».

وذكرت المنظمة «لا تتوافق فترة 30 يوما المنصوص عليها في القانون، فضلا عن الحق في الطعن والذي وفقا للقانون لا يوقف تنفيذ الإخلاء، مع هذه المتطلبات»، مشيرة إلى أن عدم قدرة المعارضين للقانون «على تقديم مطالبهم يعني عدم حدوث تشاور حقيقي».

وبحسب القانون، يجدر بالجهات المعنية إبلاغ المالكين وأصحاب الحقوق خلال مهلة شهر من تحديدها منطقة معينة سيتم العمل فيها. وخلال شهر من هذا الإعلان، يجدر بأصحاب الممتلكات أن يتقدموا مباشرة او عبر وكيل بالوثائق التي تثبت ملكيتهم أو إثباتها عن طريق تحديد تفاصيل معينة في حال غابت المستندات المطلوبة. وفي حال لم يتمكنوا منذ ذلك، يفقدون ممتلكاتهم.

ولم يتمكن الكثير من النازحين او اللاجئين الفرار بأوراقهم الثبوتية وحتى جوازات سفرهم أو هوياتهم أو أي فواتير قديمة أو مستندات تثبت ملكيتهم.

واعتبرت هيومن رايتس ووتش أن القانون رقم 10 «يشكل عقبة كبيرة أمام العودة».

وقالت نائبة مديرة قسم الشرق الأوسط في هيومن رايتس ووتش لما فقيه «يشكل القانون رقم 10 إضافة مقلقة إلى ترسانة الحكومة السورية من قوانين التخطيط العمراني التي استخدمتها في مصادرة الممتلكات، دون مراعاة الأصول القانونية أو التعويض».

واشنطن تدعو الأعضاء لتخفيض مشاركتهم: ترؤس النظام مؤتمر نزع السلاح «مهزلة»

جنيف ـ وكالات: أعلن السفير الاميركي لدى الامم المتحدة في جنيف أمس ان ترؤس النظام السوري مؤتمر المنظمة الدولية حول نزع الاسلحة يعد «مهزلة»، وغادر القاعة لفترة وجيزة خلال إلقاء المندوب السوري كلمته الافتتاحية، ثم عاد بعدها لإلقاء كلمته التي أعلن فيها أن الولايات المتحدة ستقوم بكل شيء لمنع الرئاسة السورية للمؤتمر من اتخاذ مبادرات في الاسابيع الاربعة المقبلة.

وقال أمام ممثلي الدول الاعضاء الـ 65 في مؤتمر نزع الاسلحة «اليوم يوم حزين ومخزٍ في تاريخ هذه الهيئة».

ودعا الدول المشاركة في اعمال المؤتمر الى تقليل حجم مشاركتها الى الحد الادنى للتعبير عن احتجاجها على ترؤس النظام جلسات المؤتمر الشهر المقبل.

واضاف السفير الأميركي ان واشنطن لا يمكنها السماح بـ «العمل كالمعتاد» في مؤتمر نزع السلاح بينما تترأسه سورية، كما لا يمكنها أن تغض الطرف عن رئاسة نظام يقف على كل ما يسعى هذا المؤتمر لمنعه.

واعتبر ان «تاريخ النظام السوري في استخدام الأسلحة الكيماوية هو أمر راسخ وقد ساهم في معاناة إنسانية مروعة منذ بدء الصراع السوري في العام 2011 وكان الهجوم بالأسلحة الكيماوية المروعة في دوما في السابع من أبريل الماضي من هذا العام مجرد مثال مأساوي آخر على ذلك».

أنباء لبنانية

مصادر تعتبر الأسماء المتداولة «قنابل دخانية» للتعمية على الأسماء الحقيقية

لا حكومة دون قوات أو كتائب ولا اعتذار من الحريري مهما بلغت التعقيدات

بيروت ـ عمر حبنجر

لخص الرئيس المكلف بتشكيل الحكومة اللبنانية الجديدة سعد الحريري، نهاية يومه التشاوري الطويل، امس الاول، بكلمة «أنا متفائل» وبدا ان كل من شاورهم وتلقى طلباتهم واقتراحاتهم الوزارية متفائلون أيضا. بحساب النوايا المعبر عنها، التفاؤل مبرر، فالكل مع حكومة وحدة وطنية، لكن ثمة من يريدها ضيقة، وثمة من يريدها موسعة، وبين الضيقة والموسعة، هناك أسماء تعلو واخرى تهبط، وبحسب نسبة الارتفاع والهبوط تقاس التعقيدات. وبمعيار اليوم الاستشاري الطويل، يبدو أن تفاؤل المتفائلين مبالغ فيه، فالبعض لم يكتف بما سبق ان قُسم له، إنما ألح على طلب المزيد، فالرئيس نبيه بري حاسم في تمسكه بوزارة المال، التي هي مفتاح قلوب كل الوزارات. «القوات اللبنانية» لا تريد أكثر مما يأخذ التيار الوطني الحر، بموجب ملاحق غير معلنة «لتفاهم معراب» بين العماد ميشال عون والدكتور سمير جعجع، وتلوح القوات اللبنانية بنشر تلك الملاحق التي تكرس المناصفة الوزارية على المستوى المسيحي، بين الفريقين. تماثلا مع الثنائية الشيعية، فكتلة حزب الله مؤلفة من 13 نائبا بينما يصل عديد كتلة أمل إلى 17، مع وجود نواب من المذاهب الأخرى، ومع ذلك اعتمد الطرفان المناصفة في مقاعد الشيعة (3 مقابل 3).

بدورهم المردة، عليهم حُرم التطلع الى رئاسة الجمهورية، هذه المرة، لكنهم يحاولون الوصول إلى السراي الكبير بالواسطة، وعبر شريكهم في الكتلة فيصل عمر كرامي بينما تعفف حزب الكتائب الذي له كتلة من ثلاثة نواب، عن طلب شيء لنفسه، على اعتبار ان المعادلة السائدة توجب ان تكون الكتلة مؤلفة من اربعة نواب لا ثلاثة، لكن النائب سامي الجميل لم يقطع الامل بدليل قوله: للبحث صلة..

وزارة العدل راقت بدورها لعيون كثيرة، النائب اللواء جميل السيد، فاتح الرئيس المكلف برغبته في ضم وزارة العدل الى فريقه السياسي. ارتباطا كما هو واضح بالمحكمة الدولية، التي سيدلي أمامها بشهادة خلال ايام.

المصادر المتابعة تؤكد ان بعض الأسماء المتداولة، أشبه بقنابل دخانية، وبقصد التعمية على الأسماء الحقيقية المتداولة خلف الكواليس، لكن هذه المصادر بدأت تشكك في إمكانية قيام حكومة وحدة وطنية، وترى ان الأمور ذاهبة في اتجاه حكومة أكثرية تحكم ومعارضة تعارض، بدليل ما أكد عليه نائب رئيس مجلس النواب ايلي الفرزلي بهذا الخصوص، والذي تربطه أوساط «القوات اللبنانية»، بتصريح سابق للانتخابات أدلى به الرئيس ميشال عون، كتوجه لعهده، وليس مجرد فكرة او اجتهاد.

واستدلت «القوات» على وجود خطة، لإبعادها عن الحكومة، عن تصريحات الوزير جبران باسيل، التي طالب فيها بوزارتي الداخلية والمالية لتياره، وهو المطلب الذي يعني عودة الاشتباك مع الرئيس نبيه بري، وربما مع الرئيس الحريري الذي يود الاحتفاظ بالداخلية، كما يبدو.

ويدخل في سياق التعقيد المفضي الى صيغة حكومة أكثرية ومعارضة الحديث عن حصة وزارية لكتلة التيار وأخرى لرئيس الجمهورية.

وفضلا عن ذلك، إذا أعطي الرئيس خمسة مقاعد وزارية والتيار 6 مقاعد، ماذا يبقى للآخرين؟

الأوساط المتابعة تخشى ان يكون في تعقيد عملية تشكيل الحكومة دفع من قوى خارجية لحمل الحريري على الاعتذار، كما فعل في يوم من الأيام والده الراحل، لكن وفق معلومات «الأنباء»، فانه لا الرئيس المكلف في هذا الوارد، ولا الرئيس ميشال عون، فمحاولات التشكيل ستستمر ومعها تصريف الأعمال، وهناك التزام من جانب رئيس الحكومة بمعالجة تمثيل القوات اللبنانية وحزب الكتائب، بالشكل الذي يؤمن حضور هذا الفريق بالمستوى المطلوب.

الرئيس المكلف سعد الحريري مستقبلا رئيسة الهيئة الوطنية لشؤون المرأة كلودين روكز عون مطالبة بأن يكون للمرأة حصة في الحكومة (محمود الطويل)

تفاؤل مبالغ فيه بمعيار اليوم الاستشاري الطويل

الرياض تنفي تصريحات ماكرون حول الحريري

عواصم ـ وكالات: نفى مصدر سعودي مسؤول تصريحات الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون، حول احتجاز المملكة رئيس الوزراء اللبناني سعد الحريري.

ونقلت وكالة الأنباء السعودية الرسمية «واس» عن مصدر مسؤول بوزارة الخارجية أن «ما ذكره فخامة الرئيس الفرنسي في لقائه مع قناة «بي إف إم التلفزيونية» بأن المملكة احتجزت دولة رئيس الوزراء اللبناني سعد الحريري هو كلام غير صحيح، وذكر المصدر أن المملكة العربية السعودية كانت ولاتزال تدعم استقرار وأمن لبنان وتدعم دولة الرئيس الحريري بكافة الوسائل، مضيفا أن كافة الشواهد تؤكد أن من يجر لبنان والمنطقة إلى عدم الاستقرار هو إيران وأدواتها مثل ميليشيا حزب الله الإرهابي المتورط في اغتيال دولة رئيس وزراء لبنان الأسبق رفيق الحريري وقتل مواطنين فرنسيين في لبنان، إضافة إلى مد إيران للميليشيات الإرهابية بما فيها ميليشيات الحوثي بالأسلحة والصواريخ الباليستية التي تستخدمها ضد المدن السعودية».

وختم المصدر المسؤول تصريحه بأن المملكة تتطلع للعمل مع الرئيس الفرنسي ماكرون لمواجهة قوى الفوضى والدمار في المنطقة وعلى رأسها إيران وأدواتها.

حكومة 2018

● جنبلاط يسخر من شهية التوزير: تعليقا على شهية الكتل الكبيرة والصغيرة على التوزير، قالت مصادر إن «استجابة الرئيس سعد الحريري بما سمعه من مطالب يوجب حكومة توازي نصف عدد أعضاء المجلس النيابي وربما أكثر»، في حين هزأ رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط من مطالب الكتل النيابية في الاستشارات، وقال مغردا عبر حسابه الخاص على «تويتر» ساخرا: «من التقاليد العريقة في عملية تشكيل الوزارات، يضاف اليها حصة الرئيس والصهر والعديل ولبنان القوي والجمهورية القوية والخرزة الزرقاء والمصالحة والوسط المستقل والمردة وقلب القرار والتحرير والوفاء والضمانة وحدة بعبدا ونواب الأرمن والكتائب. أعذروني إذا كنت قد نسيت أحدا.. وممثل فتوش».

● هل يتخلى الحريري عن مقعدين سنيين؟: تتوقع مصادر أن يوافق الرئيس الحريري سريعا على التخلي عن شرط حصول تكتله على المقاعد السنية الستة جميعها. سيسهل عليه أن يتخلى عن مقعد واحد، لكن المعضلة ستكون في التخلي عن مقعدين واحد لـ 8 آذار وآخر لرئيس الجمهورية، وهو ما يبدو أنه لا مفر منه.

وتشير مصادر الرئيس المكلف إلى انفتاحه على تكرار تجربة التبادل مع عون، فيحظى الأخير بمقعد سني، مقابل إعادة توزير غطاس خوري من كتلة الحريري. وإلى أن تتضح وجهة التوزير، يكثر الحديث عن انتقال وزير الاتصالات إلى الداخلية، على أن يحل محله في الأولى مستشاره نبيل يموت.

● امتعاض سني: تتحدث معلومات عن وجود نوع من الامتعاض في الوسط السني من «محاولة وضع اليد» على دور الرئيس المكلف، لا بل على صلاحياته، ومن أطراف مختلفة، ولاسيما منها الشيعية والمسيحية، ما دفع بعض القريبين من الحريري الى نصحه بضرورة رسم حدود صلاحياته، لأن الوضع السني لا يتحمل مزيدا من اللكمات التي تتوالى عليه منذ التسوية الرئاسية حتى الآن، والتي برزت معالمها في نتائج الانتخابات النيابية، سواء في طرابلس أو في بيروت.